الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي في ميزان التنافس الدولي

إعداد

د. اعتدال محمد احمد الأمين

استاذ مساعد قسم الدراسات الإستراتيجية

كلية العلوم السياسية – جامعة الزعيم الأزهري

الملخص:

تناول البحث أحد أهم الدوائر الجيوسياسية العالمية، وهي دائرة الساحل الأفريقي والتي شكلت ساحة للتنافس الدولي وذلك نظراً لأهمية الموقع الجيوبولتيكي التي تتمتع به المنطقة، وكذلك الأهمية الجيواقتصادية. يحلل البحث استراتيجية القوى الدولية المعنية بالتدخل المباشر في منطقة الساحل الأفريقي وأهم هذه القوى (الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين، روسيا فرنسا)، إذ تنطلق كل قوى دولية من مسوغات جيواستراتيجية لتبرير حضورها في المنطقة.

خلصت الورقة إلى أن اهمية الموقع الجغرافي للساحل الأفريقي وغناها بموارد الطاقة والمعادن واليورانيوم وكونها ممراً لخطوط أنابيب الغاز إلى أوربا، كل ذلك أدى إلى اهتمام القوى العالمية ووضع استراتيجيات مختلفة وخاصة بكل دولة على حدة للبقاء ضمن توازنات اللعبة الجيوسياسية الكبرى التي تنطلق من الساحل الأفريقي.

Abstract:

The research addressed one of the most important global geopolitical circles, the African Sahel circle, which has become an arena for international competition due to the importance of the geopolitical location that the region enjoys, as well as Geoeconomic importance. The study analyzes the strategies of international powers involved in direct intervention in the African Sahel region, the most important of which are the United States, China, Russia, and France. Each international power relies on geostrategic justifications to justify its presence in the region.

The paper concludes that the importance of the African coast's geographical location, its richness in energy, mineral, and uranium resources, and its status as a corridor for gas pipelines to Europe, has led global powers to develop different strategies, specific to each country, to maintain balance in the great geopolitical game emanating from the African coast.

مقدمة:

عرف العالم تحولات جيوسياسة مهمة خلال العقد الأخير من الحادي والعشرين، وكان لهذا التحولات تأثير كبير في طبيعة العلاقات الدولية وموازين القوى مع تغيير المشهد السياسي العالمي بصعود الصين ومحاولت روسيا استعادة مكانتها الدولية من جهة وسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على قيادة النظام الدولي من جهة ثانية، وبالتالي فقد أصبحت الكثير من الساحات الدولية والإقليمية ميدانياً للتنافس بين القوى الكبرى، ومن ثم فإن منطقة الساحل الأفريقي أصبحت مرشحة لأن تكون ميداناً للتنافس بحكم موقعها الاستراتيجي ومواردها التي أصبحت رقعة صراع ومنطقة نفوذ بين القوى الكبرى، فالسعي وراء هذا المنطقة قد جاء بسبب كونها منطقة رخوة سياسياً وبها دول حبيسة وبحاجة إلى الاتصال الخارجي ولهذا تسعى الدول لملئ الفراغ الجيوسياسي في المنطقة.

أهمية الورقة:

تنبع أهمية الورقة من كونها تقدم إسهاما علميا جديدا في معالجة التنافس الشديد بين القوى الدولية في منطقة الساحل الأفريقي ويعالج الاستراتيجيات المتبعة من قبل هذه القوى للسيطرة والتحكم وشد الانتباه إلى مجمل التفاعلات الدولية التي تجري في هذه المنطقة الحيوية.

إشكالية البحث :

أصبحت منطقة الساحل الأفريقي ساحة للتنافس بين القوى الدولية لما لها من أهمية من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية فوجود احتياطي هائل من النفط والغاز جعل المنطقة في قلب الإهتمامات الدولية، مما أسهم في حدوث صراعات دولية بسبب ان هناك عدد من القوى تعتبر منطقة الساحل الأفريقي منطقة ذات أهمية حيوية بالنسبة لها على الصعيد الجيواستراتيجي والجيواقتصادي وتقف الصين على رأس تلك القوى بالاضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، كذلك فرنسا التي لاتخفي اهتماماتها الاستراتيجية بالمنطقة والتي تمثل منطقة نفوذ تاريخية لها رغم انسحابها من بعض دولها. ومن هذا الجدل تبرز مشكلة البحث في المحاولة للإجابة على السؤاليين التاليين.

– ماهي طبيعة الإهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي؟

– ماهي الاستراتيجيات التي تتبعها القوى الدولية المهتمة بمجمل التفاعلات الدولية للسيطرة علي المنطقة.

افتراضات البحث:

ينطلق هذا البحث من الافتراضات التالية:

1. أثر الموقع الجيواستراتيجي وموارد الطاقة لدول الساحل الأفريقي على رفع مستوى التنافس الدولي على المنطقة.
2. أن حدة التنافس الدولي في منطقة الساحل الأفريقي ينطلق من وضع الاستراتيجيات المتناقضة والمختلفة لكل دولة على حدة وذلك لاختلاف المصالح وتعارضها أكثر من تقاربها أو توافقها.
3. كلما زادت دائرة التنافس الدولي في منطقة الساحل الأفريقي كلما انعكس ذلك على استقرار دولها.

منهجية البحث:

إستخدم الباحث في الدراسة عدة مناهج أهمها المنهج التاريخي لدراسة تاريخ منطقة الساحل الافريقي وكذلك المنهج التحليلي والمقارن وذلك لتحليل الإسنرتنيجيات الدولية في منطقة الساحل الافريقي والمقارنة بينهما.

أقسام الدراسة:

أولاً: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي.

ثانياً: مظاهر التنافس الدولي حول منطقة الساحل الأفريقي.

ثالثاً: الاستراتيجيات الدولية في منطقة الساحل الأفريقي.

أولاً: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي:

في البداية كان مفهوم الساحل يدل الي الشريط الصحراوي الذي يفصل جنوب افريقيا عن شمالها، ومع مرور الوقت تطور المفهوم ليشمل القوس أو الهلال الممتد من المحيط الأطلسي في غرب افريقيا الي البحر الأحمر شرق السودان. ومن الناحية الجغرافية تمتد منطقة الساحل الافريقي من اريتريا والسودان على البحر الأحمر الى موريتانيا على المحيط الأطلسي، وتضم هذه المنطقة ثروات طبيعية هائلة من غاز وذهب ويورانيوم إضافة الى ثروة سمكية كبيرة، كذلك فأن بعض دولها قريبة من اوربا مما يضيف إليه بعد أمنياً خاصاً كما تعاني معظم دول المنطقة من ضعف بنيتها الساسية مما يجعل من الساحل الأفريقي نقطة جذب للتنافس الدولي وصراع النفوذ بين القوي الدولية.[1]

ورغم تعدد وتنوع تعريفات الساحل الأفريقي ألا إننا في هذا البحث نتناول تعريف المنطقة من الناحية الجيولوسياسية والتي تخدم البحث.

يعرف الساحل الأفريقي جيوسياسياً بأنه القوس الممتد من المحيط الاطلسي غرباً الى البحر الأحمر شرقاً والذي يضم السودان مالي النيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا[2] إن التمديد الجغرافي الذي نتناوله في هذه الورقة يحدد بلدان منطقة الساحل الافريقي في موريتانيا مالي النيجر، تشاد يضاف اليها بوركينا فاسو السنقال والسودان لاعتبارات الجغرافيا والتداخل العرقي.

الصورة رقم (1) خريطة توضح منطقة الساحل الافريقي

المصدر من إعداد الباحث باعتماد على الموقع التالي https://www.echoroukonline.com/

ماجيد صرح، 7نقاط لفهم الأزمة في دول الساحل الأفريقي، 2023/6/22

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي :

قبل الخوض في توضيح الأهمية الإستراتيجية لمنطقة السّاحل الإفريقي، لابد من التطرق إلى التحديد الجغرافي لهذه المنطقة من القارة الإفريقية ، لكي نتمكن من معرفة الوحدات الدولية الفاعلة فيها، الأمر الذي يمكننا فيما بعد من إدراك أبعاد التنافس الدولي، الذي جعل من المنطقة على قدرٍ عالٍ من الأهمية الإستراتيجية، وعليه فإننا في هذا الإطار يمكن أن نرصد العديد من التعريفات المختلفة لمنطقة الساحل نذكر منها:

هي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا و إفريقيا جنوب الصحراء، أي من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، وتشمل كل من : السودان، تشاد النيجر، موريتانيا، السينيغال.

هو الإقليم الذي يغطي القوس الممتد من السودان شرقاً إلى موريتانيا غرباً، وذلك مروراً على كل من مالي، النيجر وتشاد، وكلها بلدان تتميز بالشساعة الجغرافية، والبُعد الصحراوي، ومحدودية السكان، و ليس بهذه البلدان أي منفذ بحري يذكر.[3]

وفقاً لتصنيف لجنة مكافحة الجفاف بالساحل الإفريقي فإن السّاحل الإفريقي يضم تسعة بلدان هي (بوركينافاسو، جزر الرأس الأخضر، غامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، النيجر، السينيغال، تشاد).

الساحل هي المنطقة الجافة الواقعة مابين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، وتمتد من السينيغال، موريتانيا، مالي، النيجر، شمال تشاد، السودان، إثيوبيا.

لقد أصبحت منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق الجغرافية التي تستحوذ على إهتمامات الدول الكبرى، وفي هذا الإطار يمكن التركيز على دولتين محددتين هما كل من الولايات المتحدة وفرنسا، وعليه فإنه من الضروري إيراد أهم العوامل التي تدفع بهذه الدول إلى الإهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي، بحيث نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر على الآتي:

أ. الموقع الجغرافي الهام لمنطقة الساحل، جعل كل من دول المغرب العربي، والدول الأوروبية، تهتم ببسط الأمن والإستقرار بهذه المنطقة، وذلك لما يتميز به الإقليم من ميزة مساعدة على إنتشار ظواهر سلبية عديدة أهمها: الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة.

ب. إن ما تحويه دول الساحل الإفريقي من ثروات طبيعية، جعلت الولايات المتحدة و فرنسا على وجه التحديد، يحرصان على التواجد العسكري بالمنطقة، وذلك لضمان أمن مصالحهما الإقتصادية بهذه الدول[4].

عقب أحداث 11 من سبتمبر، ونظراً لإتساع نشاط جماعات تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، دخلت منطقة السّاحل الإفريقي ضمن السياسة والإستراتيجية الأمنية الأمريكية في ما يسمى بالحرب على الإرهاب، وذلك عن طريق التعاون العسكري المشترك مع دول الميدان، والتي تعتبر الجزائر أبرزها على الإطلاق.

الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل:

تكمن الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل عن باقي الفضاءات الجيوسياسية من خلال العديد من المؤشرات والمتغيرات ولعل ابرزها حجم الاهتمام الكبير الذي يحث على القوي الكبري تجاه الفضاء

الجيولوسياسية والذي يمضي الي الترشيح والحتمية فيه باعتباره مجالاً حيوياً بإمتياز نظراً للمقومات الجعرافية والطبيعية والطاقوية التي يزخر بها، كما تبرز الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل الافريقي في كونه مجالاً قريباً من مجموعة من الاقاليم الحيوية التي مثلت تماساً مباشراً أو غير مباشر معها حتي يربط هذا المجال الحيوي بين شمال افريقيا ووسطها من جهة ويصل بالمحيط الهندي من الجهة الشرقية والمحيط الأطلسي من الغرب.

جدول يوضح مناطق التماس المباشر والغير مباشر للساحل الأفريقي

المماس المباشر	الغير المباشر
منطقة المغرب الغربي وشمال افريقيا	الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط
منطقة البحر الاحمر والقرن الافريقي دول غرب قارة افريقيا	البحر المتوسط من بوابة الجزائر
المحيط الاطلسي من بوابة موريتانيا	المحيط الهندي من بوابة القرن الافريقي

المصدر: قلاع الدروس، مصدر سابق، ص 332.

ويمكن فهم جيوساسية الساحل في النقاط التالية:

أ. وتشهد منطقة الساحل العديد من الحركات الأزموية المعقدة كالإرهاب والجريمة المخططة والاتجار بالاسلحة.

ب. تعد منطقة رمادية: اي انها تشكل فضاء يستجيب للتوترات ومجالاً خصباً لتغلغل الحركات الارهابية.

ج. هشاشة وضعف الدولة القومية في المنطقة. (5)

ثانياً: مظاهر التنافس الدولي حول منطقة الساحل:

لم تكن منطقة الساحل الإفريقية تحظي باهتمام خاص، لكن مع انهيار الإتحاد السوفياتي الذي أعاد تشكيل النظام الدولي وملامح الأولويات المجموعة من الدول، دخلت القارة الأفريقية مجالا للتنافس بين مختلف القوى التي كانت تتمركز تقليديا في القارة، وقوى أخرى توصف بكونها جديدة أو صاعدة تبحث لها عن موطئ قدم وحصة من الثروات التي تتوفر عليها المنطقة.

وقد تزايدت عوامل الإهتمام الجيو – اقتصادية للمنطقة بعد اكتشافات طاقية ومعدنية، واكتساب بعض بلدانها أهمية جيو استراتيجية، وهي عناصر ثروة أضافت أبعاداً جديدة وحيوية للإهتمام الإقليمي والدولي بالساحل، ولا يمكن فصل هذا الاهتمام عن إستراتيجيات البحث عن الموارد في إفريقيا سواء بالنسبة للقوى القديمة أو القوى الناشئة. ويتيح الولوج إلى الساحل الإفريقي فرص نسج علاقات مع عدد من البلدان التي تشترك في الخصائص الجيواستراتيجية والجيو– اقتصادية نفسها، كما يتيح توثيق العلاقات مع المنطقة واستبعاد انفراد طرف دون آخر بالنفوذ فيها. (6)

فرنسا كانت تنظر إلى منطقة غرب إفريقيا والساحل بوصفها منطقة نفوذ تقليدية نظرا لماضيها الإستعماري، وهو ما يجعلها تدعي أن لديها حقوقاً تاريخية في المنطقة، فبالإضافة لكون المنطقة تعد سوقا واسعا للصادرات الفرنسية. ومصدراً مهما للثروات الطبيعية لا سيما النفط والغاز واليورانيوم، فإن الدول تعزز مكانة باريس على ضوء الكتلة التصويتية لهذه الدول في المنطقة، والتي كانت تدور في الفلك الفرنسي منذ عقود، وذلك للدفاع عن القضايا الفرنسية في المحافل الدولية (7)، غير أن الوجود الفرنسي في المنطقة أصبح غير مرغوب فيه، وظهر الأمر جليا مع موجة الإنقلابات الأخيرة التي بدلت السلطة الحاكمة في بعض الدول، ووصل الأمر أشده مع الأزمة التي وقعت لفرنسا إبان الإنقلاب الذي وقع في مالي وتشبثها بالتواجد في الدولة، قبل أن تخرج من مالي بشكل أقل ما يمكن وصفه بأنه مهين.

إن وضعية فرنسا في إفريقيا أصبحت دفاعية، وهي تحاول فقط الحفاظ على مواقع نفوذها التقليدية في القارة بما فيها منطقة الساحل الإفريقي (8) خصوصا مع الموجة الشعبية الحالية الساخطة على الوجود الفرنسي، حيث شهدت بعض دول المنطقة تظاهرات على هذا الوجود، ورفعت شعارات تطالب فيها الجماهير بمغادرة فرنسا لدولهم، وتمزيق أعلامها بل ترفع أعلام دول أخرى مثل روسيا والولايات المتحدة،(9) وهو ما أدى بدول عديدة للجوء إلى قوى أخرى منافسة لفرنسا أو البحث عن شركاء جدد في ظل المنافسة الشرسة على المنطقة.

هذا الأمر أدى إلى وجود تنافس شديد بين الولايات الأمريكية المتحدة وفرنسا حول إفريقيا بصفة عامة ومنطقة الساحل بصفة خاصة، فالموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل، جعل الساسة الأمريكيين يضعونها ضمن إستراتيجيتهم الطاقية، ولضمان التزود بالنفط القادم من غرب وشمال أفريقيا، فالمصلحة الأمريكية بهذه المنطقة هي مصلحة مزدوجة اقتصادية وأمنية. (10)

ظهر الصراع الفرنسي الأمريكي حول القارة الإفريقية بشكل خاص بعد امتداده ووصوله إلى منطقة الساحل والصراع الحالي يدور حول القواعد العسكرية في المنطقة ومحاصرة الولايات المتحدة للوجود الفرنسي فيها، وتدعم الولايات المتحدة الأمريكية مختلف الصراعات الناشئة والدعوات القائمة لأجل الحد من النفوذ الفرنسي، في حين تعمل فرنسا بكل قوة من أجل منع نشر قوات أمريكية في منطقة الساحل الإفريقي حتى لا يتعرقل وجودها ويحد من هيمنتها.[11]

وقد تبدلت زاوية نظر الولايات المتحدة الأمريكية للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1993 عن ولادة نموذج إستراتيجي أمريكي جديد يعتمد على سياسة التوسع بدل سياسة الإحتواء [12] كما كانت تفضل ممارسة إجراءات غير مباشرة في المشاكل المتعلقة بمنطقة جنوب الصحراء في إطار ما اصطلح عليه بسياسة البصمة الخفيفة Light Footprint قبل أن تحاول التدخل عسكريا في المنطقة من خلال عمليات عسكرية في الصومال بين سنتي 1993 و1995 تحت غطاء أممي تكبدت فيها الولايات المتحدة خسائر كبيرة في الجنود جعلها تتفادى التدخل المباشر في المنطقة، [13] لتأخذ هذه العلاقة بعدا آخراً بعد تفجير سفاراتها في كينيا ونيروبي سنة 1998، وهجمات 11 سبتمبر 2001م.

من جانب آخر ظهر صراع آخر ما بين الصين والولايات المتحدة حول إفريقيا ومنطقة الساحل على وجه الخصوص، وقد ظهر الدور الصيني في القارة الإفريقية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، سعيا وراء الثروات الأفريقية وتتميز إستراتيجة الصين بالتغلغل الناعم والإعتماد على كونها لم تكن دولة إحتلال في إفريقيا، كما ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للأمم الإفريقية وهو ما زاد من إحترام الزعماء والنخب الأفريقية للصين التي تقدم نفسها كنموذج إقتصادي يقترب من النمط الأفريقي. [14]

وقد عملت الصين على توسيع نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي عبر الإهتمام بشكل خاص بمنطقة القرن الأفريقي، وعدلت من سياستها بما يحمي مصالها، فقد بدأت التدخل بشكل تدريجي في النزاعات المسلحة التي تدور في المنطقة، لتنشئ سنة 2017 قاعدة عسكرية بحرية في جيبوتي وهي أول قاعدة عسكرية للصين خارج حدودها، وهو ما سيزيد من قدراتها ونفوذها في المنطقة. [15]

دفع النفوذ المتزايد للصين في القارة الأفريقية وتهديده للمصالح الأمريكية وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون Hillary Clinton إلى وصفها في برنامج تلفزيوني إبان زيارتها لزامبيا سنة 2011 بكونها "المستعمر الجديد لأفريقيا"، كما طلب الجيش الأمريكي من مؤسسة رائد البحثية دراسة عدة جوانب من المشهد الأمني المتطور والآثار المحتملة على دور الأمن القومي الأمريكي في أفريقيا لتصدر المؤسسة تقريرها سنة 2015 بعنوان توسع العلاقات الصينية الإفريقية والتداعيات على الأمن القومي الأمريكي خلص إلى أن التوسع الصيني في القارة يهدد المصالح الأمريكية، وليتنامى التهديد الصيني للولايات الأمركية بصفة عامة على المصالح الأمريكية، وهو ما جعل الولايات المتحدة في الأخير تعتبر الصين الخطر الأكبر على أمنها الإستراتيجي.

أما بالنسبة لروسيا، فقد عمل الإتحاد السوفياتي سابقا لاختراق معاقل الرأسمالية العالمية" وتهديد المصالحالإستراتيجية للقوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال تقديم الأسلحة والمساعدات العسكرية للدول الإفريقية بوجه خاص مع التركيز على القرن الإفريقي الذي تم اعتباره منطقة استراتيجية على مقربة من مناطق النفط الخليجي،[16] قبل أن ينهار الإتحاد السوفياتي ويتراجع نفوذه في القارة الإفريقية.

وقد ساعدت أوضاع الجماهيرية الليبية التي تعرف نزاعات مسلحة بين عدة أطراف بعد ثورات ما سمي بالربيع العربي على إعطاء روسيا موضع قدم جديد في القارة الأفريقية وبداية إمتداد نفوذها الذي وصل إلى منطقة الساحل، حيث تدخلت من خلال مجموعتها العسكرية الخاصة فاغنر قبل أن يتم حلها.

وتستفيد روسيا حالياً من أخطاء السياسة الغربية وتنامي المشاعر المعادية لأوروبا والفشل طويل الأمد للفاعلين الدوليين والمحليين في معالجة الأسباب الحذرية والتصدي للعنف المتصاعد في منطقة الساحل، فقد أحرزت تقدماً ونجاحاً أكبر في منطقة الساحل جنوب الصحراء في إطار جهودها لتقويض المحاولات الغربية لعزلها بالأخص مع غزوها الأكرانيا،[17] بل إنها أخدت مكان الجيش الفرنسي في العديد من دول الساحل، وشكل الإنقلاب الأخير في مالي وسوء تدبير فرنسا للأزمة فرصة سانحة لروسيا التي قدمت نفسها كبديل ناجع للتواجد الفرنسي.

بالإضافة إلى ذلك نجد بعض الدول تحاول إيجاد موضع قدم لها في القارة الإفريقية وفي منطقة الساحل، وعلى رأس هذه الدول تركيا وإيران. فالتواجد التركي في إفريقيا بصفة عامة يعد حديثا، إلا أن تأثير أنقرة

أصبح واضحا وبالأخص في منطقة القرن الأفريقي، وقد نجحت في تثبيت أقدامها في المنطقة عبر إنجازات ملموسة، إذ استطاعت الحصول على حق إدارة جزيرة سواكن السودانية، وبناء قاعدة عسكرية في الصومال، كل ذلك في إطار إستراتيجية تركية ممنهجة لتوسيع النفوذ التركي في أفريقيا[18] والمحاولة الحد من النفوذ الصيني والتصدي للمد الشيعي الإيراني في المنطقة داخل الأراضي السنية، خصوصا بعد إنشاء إيران لقاعدة عسكرية في أريتيريا، وتقارب وجهات النظر بين الجانبين الإيراني والصيني. [19]

ثالثاً: استراتيجية القوى الدولية في الساحل الأفريقي:

يرى الباحث أن احتواء منطقة الساحل الأفريقي على الموارد الطاقوية (البترول – اليورانيوم – الغاز) أدى إلى تزايد الاهتمام الدولي خاصة الاستراتيجي بالمنطقة منذ مطلع القرن الحالى، حيث سعت القوى الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وفرنسا إلى تأمين احتياجاتها من الموارد لتغذية استراتيجياتها العالمية الكبرى، حيث تسعى بعض الدول الي تعزيز استقرار المنطقة بينما تسعى دول أخرى إلى تعزيز نفوذها، يعتمد نجاح هذه الاستراتيجيات على القدرة على التعامل مع التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية في منطقة الساحل الأفريقي.

الاستراتيجية الأمريكية:

لم تكن منطقة الساحل والصحراء تتمتعان بمكانة مهمة في توجهات السياسية الخارجية الأمريكية غير أن التحديات التي رافقت عالم ما بعد سقوط المعسكر الشيوعي اظهرتهما بأنهما منطقة منتجة للأزمات من فقر وتخلف وعدم الاستقرار السياسي وغياب تنمية حقيقية وفشل الدولة الحديثة، حيث استشعرت الإدارة الأميركية هذه المخاطر على أمنها القومي عندما تعرضت سفارتها في كل من كينيا وتنزانيا إلى هجمات إرهابية عام 1998 من تنظيم القاعدة وزاد الإنشغال الأمريكي بالمنطقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما تلا ذلك من تغيير جذري في العقيدة الأمنية الأمريكية سعت معها واشنطن للقيام بمراجعات شاملة اقتضت إعادة تعريف أمنها القومي، ففي وثيقة الأمن القومي لعام 2002 تم التأكيد علي مواجهة التهديدات والمخاطر المتأتية من دول ألفاشلة خاصة دول الساحل الأفريقي. [20]

وتبني الإدارة الأميركية مرتكزتين أساسيين قامت عليها الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة التحديات والمخاطر في منطقة الساحل الأفريقي وهي القوه الصلبة التي تبني اساسا على القوة المادية والعسكرية والقوه الناعمة التي يعتمد على الأبعاد الاقتصادية والثقافية حيث قال مستشار الرئيس الأمريكي السابق (جون ريتان) أن من أهم مبادئ استراتيجيتنا هي استخدام المغترب المناسب حيث أننا نعتبر التهديدات المختلفة تتطلب وسائل مختلفة وعليه وحتى وان كنا نعتمد على كل مواردنا في محاربة القاعدة فإننا نستخدم الوسائل المناسبة بالطريقة المناسبة وفي المكان المناسب بدقة كبيرة. [21]

التمكن من السيطرة على إمدادات الطاقة الأفريقية.

– صراع ومواجهة الصين على موارد المنطقة.

– الحرب على الإرهاب.

في هذا الصدد عمدت الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق هذه الاهداف الي تبني مجموعة من الآليات والوسائل حتي تتراوح بين الآليات الاقتصادية والوسائل السياسية والعسكرية حاولت الولايات المتحدة من خلالها أن تجعل من افريقيا منطقة تفوذ لها.

تأكيد القيادة الدبلوماسية الأمريكية في دول الساحل الافريقي:

تتميز الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الافريقي بالتمدد والتحرك والاعتماد على المدخل الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي، إذ ظهرت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الافريقي بعد عام 2001م والتي اصبحت من المناطق المهمة من جانب الإدارة الأمريكية، والتي وضعت عدة برامج لتعزيز نفوذها في عدة دول منها مالي وتشاد والنيجر وموريتانيا، بسبب كثرة نفوذ الحركات المسلحة في هذه الدول في ظل تقاسم حدودها مع ليبيا والجزائر والسودان، مع تزايد الاهمية الاستراتيجية التي يمثلها خليج غينيا بالنسبة لأمن الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية. [22]

وقد اعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في تجسيدها للاهتمام بمنطقة الساحل الأفريقي على آليات أمنية بالدرجة الأولى كمبادرة بان الساحل ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء والذي يعد امتداداً لمبادرة بان الساحل مع توسيع نطاق المشاركة لتشمل كل من الجزائر والسنغال. [23]

يرى الباحث أن التهديدات الأمنية في منطقتي الساحل والصحراء والمخاوف من تأثير هذه التهديدات على الأمن القومي الأمريكي ليست هي الدافع الوحيد وراء الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة بقدر ماهو الخوف من تأثير هذه التهديدات على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة وما جاورها خصوصا منطقة خليج غينيا التى تعتبر محل منافسة شديدة من طرف كل من الصين وروسيا.

الاستراتيجية الصينية:

منذ عقدين من الزمن زاد عمق الصين الاستراتيجي في القارة الأفريقية، وتوسع نفوذها لتشمل مختلف أنحاء القارة بما فيها منطقة الساحل الأفريقي، وبحكم أن بكين ترى نفسها قائدا للدول النامية في العالم والمتحدث باسمها، تعتبر القارة الافريقية محورا أساسيا ضمن استراتيجيتها الكبرى وأجندتها العالمية، حيث تملأ بكين اليوم الفراغ الذي تركته الدول الغربية في إفريقيا خاصة فرنسا، وقد أصدر على إثر ذلك الأمريكي هوارد فرينش Howard French سنة 2014 كتابا بعنوان "القارة الثانية للصين يلخص فيه حجم العمق الصيني في إفريقيا؛ فهي مثلا تتواجد في أنغولا والسودان عن طريق النفط وفي غينيا عن طريق البوكسيت وتعتبر التجارة الصينية الأفريقية أعلى بثلاثة أضعافاً التجارة الأمريكية الإفريقية وثلث التجارة الأوروبية الإفريقية [24]، كما تحولت إلى أكبر شريك تجاري للقارة بحلول عام 2017 بحجم بلغ 170 مليار دولار في مجالات عدة أهمها: النحاس، الحديد الخام النفط والمواد الغذائية، كما أصبحت أكبر ممول لمشاريع البنى التحتية في المنطقة، واستحوذت شركاتها الاستثمارية على الحصة الأكبر في المجال الصناعي.[25]

في نفس السياق، تعتمد الصين على امكانياتها الضخمة خاصة الاقتصادية والتكنولوجية منها للتدخل في منطقة الساحل الأفريقي، إضافة إلى استراتيجيات وسياسيات تمزج من خلالها بين البرغماتية وأدوات القوة الناعمة للتمدد والنفوذ في القارة الافريقية عموما ومنطقة الساحل الأفريقي بالتحديد، حيث تعتبر المنطقة كأولوية ومحور أساسي ضمن الاستراتيجيات الكبرى على غرار "الحزام والطريق أو طريق الحرير القديم، وتسعى عبر نموذجها التنموي إلى تحقيق مصالحها الحيوية بدول المنطقة، ووفق مبادئ التعايش السلمي.

علاوة علي ما تقدم يستنتج بأن الاستراتيجية الصينية نحو الساحل الافريقي مرتبطة باستراتيجية الصين الدولية وبالتالي فقد شكلت دول الساحل الأفريقي أهم المناطق المحورية في هذا الاستراتيجية باعتبار أن الصين صاحبة أكثر كثافة سكانية في العالم تعاني من حالة عدم التوازن بين مصادر المواد الخام والبنية الديموغرافية لها لذلك فإن الساحل الأفريقي الغنية بالموارد النفطية سيعطي أهمية كبرى في الحسابات الاستراتيجية الصينية حيث ترى الصين ضرورة حتمية في إقامة ارتباط استراتيجي على المدى البعيد بين توسعها الاقتصادي الديمغرافي وبين وفرة المصادر النفطية في الساحل الأفريقي.

استراتيجية ديبلوماسية الطاقة والديبلوماسية الاقتصادية:

تعمل الصين على جعل منطقة الساحل الافريقي منفذاً وسوقاً تجارياً وصناعياً لتصريف منتوجاتها، وبناء على ذلك يعتبر المجال الاقتصادي أهم عامل لتفاعل الصين في القارة الافريقية، خاصة وأن القارة الافريقية تستحوذ على 25% من واردات الصين الاجمالية عالميا، وتحولت إلى ثالث أكبر شريك تجاري لدول القارة، كما تعتمد على كل من السودان وخليج عدن في وارداتها النفطية،[26] وقد نجحت على إثر ذلك في تكوين علاقات استراتيجية وطيدة مع دول الساحل الافريقي.

كما تمكنت من اختراق المنطقة وتوطين تواجدها بها من خلال شركاتها المنتشرة على طول حزام الساحل الافريقي خاصة في كل من مالي موريتانيا النيجر وتشاد، واستثماراتها الكبرى في كل من أوغندا، كينيا وإثيوبيا كما حولت اهتمامها إلى منطقة شرق افريقيا التي تربط بين الساحل الافريقي وباب المندب[27]، ومن ناحية أخرى تمكنت عبر استراتيجياتها من ضمان تمويلها من طرف دول افريقيا الغربية بالطاقة لتنمية طاقتها النووية السلمية من خلال شركاتها الكبرى على غرار شركتي[27] National off-shore oil company، و Sino Uranuim كما استحوذت بكين على الحصة الأكبر من استثمارات النفط جنوب السودان، وهذا لأجل الاستفادة القصوى من مقدرات هذه الدول الطاقوية ومواردها الطبيعية خاصة وأنها تمثل طرقا هامة للتجارة العالمية ومستودعاً كبيراً للموارد الطبيعية والطاقوية.

تأسيساً على ما سبق ذكره، تعمل الصين على إيجاد مصادر لتأمين احتياجاتها من الطاقة المتزايدة، لذلك تعتبر القارة الإفريقية محوراً استراتيجياً مهماً، ومنه عقدت بكين اتفاقيات عدة في مجال الطاقة خصوصاً مع دول الساحل الافريقي مثل نيجيريا ليبيا السودان والكاميرون كما تعمل على حماية هذه المصادر عبر العديد من الاستراتيجيات الأخرى على غرار استراتيجية الحزام والطريق طريق الحرير البحري،

واستراتيجية عقد اللؤلؤ، إذ تعمل على تأمين الممرات البحرية وتعزيز دور القوات البحرية في حماية الشركاء، إذن وبعد توطين نفسها كقوة فاعلة ومؤثرة في المنطقة استطاعت تحقيق الكثير من المكاسب والمزايا في مجال الطاقة ومواردها، حيث تحصلت الشركات الصينية على غرار شركة سومينا على ترخيص للتنقيب في مناجم أزاليك بالنجير عام 2010، كما تم توقيع صفقة بمبلغ 53 مليار دولار بين المجموعة الصينية للكهرباء وبين مجموعة أريفا تقضي باستفادة الصين من 20 ألف طن من اليورانيوم النيجري[29]، وشرعت في الاستثمار في مجال الطاقة الكهرومائية الضخمة في منطقة الساحل منذ عام 2009، حيث استثمرت في السودان ميروي Merwe بطاقة 1250 ميغاواط، وفي إثيوبيا كيبي Gebi 3 بطاقة 1870 ميغاواط، وفي نيجيريا بطاقة 2600 ميغاواط. [30]

الإستراتيجية الروسية:

عرفت السياسة الروسية في الساحل الأفريقي بتاريخ طويل اتسم بتطورات معقدة وعميقة، بداية من القرن التاسع عشر وحتى العصر الحديث في فترة الإمبراطورية الروسية، كانت العلاقات مع إفريقيا محدودة، لكن التوجهات الاستعمارية الأوروبية الأخرى دفعت روسيا إلى التفكير في مصالحها في القارة، فخلال القرن العشرين، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح للاتحاد السوفيتي دور بارز في إفريقيا.

سعت موسكو إلى كسب النفوذ من خلال دعم حركات التحرر الوطني والحكومات اليسارية في البلدان الإفريقية. هذا الاتجاه تجسد في تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية، حيث كانت روسيا تهدف إلى مواجهة التأثير الغربي، خصوصا من قبل الولايات المتحدة والدول الاستعمارية القديمة. [31]

وفي سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، دعم الاتحاد السوفيتي حركات مثل حركة التحرير في أنغولا وبلدان أخرى في جنوب القارة. كما عمل على بناء علاقات قوية مع دول مثل مصر والجزائر، حيث قدم لهما الدعم العسكري والتقني،[32] كان هذا التعاون جزءًا من استراتيجية موسكو لتعزيز موقفها على الساحة الدولية.

مع انهيار الاتحاد السوفيتي في 1991، تراجعت السياسة الروسية في إفريقيا. ومع ذلك، شهدت بداية الألفية الجديدة عودة روسيا إلى الساحة الإفريقية، حيث سعت إلى إعادة بناء علاقاتها. تحت قيادة

فلاديمير بوتين، برزت روسيا كقوة جديدة تسعى إلى تعزيز نفوذها من خلال شراكات استراتيجية واستثمارات في مجالات الطاقة والموارد الطبيعية. (33)

تأثير السياسات الروسية على الاستقرار والامن في الساحل الإفريقي:

مع تولي فلاديمير بوتين Vladimir Putin) الحكم في روسيا سنة 2000، نهضت روسيا الحديثة حيث أعلن الرئيس بوتين عن أهم مبدأ فى السياسة الروسية الجديدة وعُرف بـ" مبدأ بوتن" الذي يتضمن الدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب، ولا يخضع لقوة عظمى واحدة ويكون لروسيا دورا أساسيا فيه. كما سعى بوتن أيضا إلى استعادة مكانة روسيا الدولية والمحافظة على أمنها القومي ورسم خارطة عمل لسياستها الخارجية الجديدة ومن ضمنها خطة التعامل مع إفريقيا كمنطقة من مناطق العالم التي يجب أن تتواجد فيها روسيا بثقلها العسكري والاقتصاد. (34)

كما ذكرت الدراسة التي تحمل عنوان تغير خرائط النفوذ في الساحل وغرب أفريقيا بين روسيا والمعسكر الغربي، والتي وأعدها محمد جمعة، الخبير في قسم الدراسات الاستراتيجية، ونوف يعقوب السعدي، الباحثة في إدارة البحوث بـ«ترينذز»، أنه في الوقت الذي تغادر فيه القوات الفرنسية والأمريكية إقليم الساحل الأفريقي، تحل قوات روسية من «فيلق أفريقيا محلها، لتقوم بمهام التأمين ومكافحة الإرهاب وحركات التمرد هناك.

وأشارت إلى أن روسيا تعمل على إنشاء كتلة موالية لها لتحقيق جميع أهدافها العسكرية والاقتصادية والسياسية بأفريقيا، بالتعاون مع تحالف دول الساحل الذي يتألف من المجالس العسكرية الثلاثة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، كما تسعى روسيا إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية مع أفريقيا في مختلف القطاعات للتخفيف من تأثير التوترات مع الدول الغربية، من خلال توظيف مصادر الإيرادات الجديدة وأسواق التصدير.

وأكدت الدراسة، أن روسيا تسعى إلى تعزيز صادراتها الزراعية إلى أفريقيا لزيادة الإيرادات، حيث حاولت الحصول على حصة أكبر من سوق القمح في أفريقيا منذ أواخر عام 2010م.

وتوصلت الدراسة إلى أن الوجود العسكري الروسي المتنامي في أفريقيا ربما يمكن الكرملين من تهديد الغرب وإفشال سياساته خاصة مع وجود قاعدة بحرية روسية في ليبيا، كما أن الانتشار الروسي في

قاعدة الطائرات الأمريكية بدون طيار في شمال النيجر؛ قد يخلق الفرصة لروسيا لتهديد عمليات "الناتو" في البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن احتمالية استخدام روسيا لبصمتها العسكرية المتزايدة على طول طرق المهاجرين الرئيسية عبر الصحراء الكبرى، لتعزيز تدفقات المهاجرين التي تشكل خطراً على استقرار أوروبا. [35]

الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي:

يرجع الوجود الفرنسي في القارة الأفريقية إلى العهد الاستعماري حيث كانت فرنسا تسيطر على مناطق عديدة في القارة، وبعد استقلال دول هذه المناطق بقيت مرتبطة ارتباطا سياسا وأيديولوجيا وثقافيا بالدولة الفرنسية وهذا تم من خلال الاتفاقيات السياسية والأمنية والثقافية ما سمح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية إلى حد يصل إلى رسم القرار ووضعه بما يتماشا مع توجه الدولة الفرنسية وسياستها.

وبالتالي ترى فرنسا في منطقة غرب أفريقيا والساحل مجالاً تقليديا لنفوذها نظرا لإرثها الاستعماري في هذه الدول وكما تعتبر منطقة الساحل الأفريقي عمقا استراتيجيا لفرنسا بسبب مجموعة الاعتبارات الجغرافية والاستراتيجية [36]

لذلك تسعى باريس إلى الحفاظ علي نفوذها وتعزيز استثماراتها في الموارد الطبيعية في استقرار مصالحها الأمنية والدفاعية والاقتصادية، فمن الناحية الأمنية أن استحواذ باريس على المواد الخام لاسيما المعادن المستخدمة في التصنيع العسكري ذات أهمية كبيرة في السياسة الأمنية فالتطور العسكري الفرنسي يعتمد على بعض المواد والمعادن المستخرجة من منطقة الساحل الأفريقي. كما تعتمد باريس على منطقة الساحل كخط دفاعي أساسي لمواجهة التحديات الأمنية التي تهدد القارة الأوروبية، فالمنطقة تعد محورية في التصدي لانتشار التنظيمات الإرهابية وتعد من أهم مناطق التصدي للهجرة غير الشرعية التي تتجه من أفريقيا إلى القارة الأوروبية عبر المتوسط ويسمح تواجد فرنسا في الساحل بمتابعة الأحداث عن كثب والتأثير في القضايا الإقليمية المهمة.[37]

أن استراتيجية فرنسا في الساحل الأفريقي تحكمها سياسية المصالح بالدرجة الأولى تبررها بالحفاظ على أمنها الوطني ومحيطها الأوروبي ودفاعا عن مصالحها الحيوية لاستعادة مكانتها في النظام الدولي هذا

ما يفسر زيادة بسط سيطرتها على المنطقة ترى فيها نفوذ طبيعي وتاريخي لها في ظل عجز دول الساحل الأفريقي على احتوائها نظرا لضعف المراقبة والقدرة للتحكم في التهديدات.

خلاص القول إن منطقة الساحل الأفريقي يمثل تحديا لفرنسا وفرصة في نفس الوقت، فهي تحدي كون فرنسا لم تعد اللاعب الوحيد فيها وفرصة كونها تريد استعادة دورها ونفوذها من خلال إعادة إنتاج العلاقات الاستعمارية السابقة والمحافظة على أدوارها القيادية.

بالنظر إلى عدم الاستقرار السياسي والأزمات السوسيواقتصادية والحكومية التي تتعرض لها منطقة الساحل الإفريقي، وخوفاً من أن تصبح هذه الأخيرة ملاذاً آمناً للجماعات الإرهابية التي تهدد مرافق الطاقة الحيوية، أعلنت إدارة بوش (الابن) الحرب على الإرهاب في الساحل، واستجابت لذلك بمضاعفة الإنفاق العسكري بين سنتي 2002م و 2005م، بغية حماية احتياطيات النفط الاستراتيجية في المنطقة، بحيث كانت البداية بمبادرة (بان – ساحل) التي أتبعتها بمبادرة (مكافحة الإرهاب عبر الساحل). [38]

يتضح مما تقدم أنّ (الحرب على الإرهاب) التي أعلنتها الولايات المتحدة في الساحل الإفريقي، ومسألة تأمين إمدادات النفط، هما قضيتان مترابطتان بعضهما ببعض، فالمخاوف الأمنية هي التي جعلت الإدارة الأمريكية تقوم بإدماج منطقة الساحل الإفريقي في الحرب العالمية على الإرهاب، ولقد جاء على لسان (باتريك باترسون) Patrick Paterson – وهو مخطط استراتيجي في قيادة العمليات الخاصة الأمريكية – أنّ الأوضاع الأمنية تزداد تدهوراً في الساحل الإفريقي، وأنه نظراً لعزم الإدارة الأمريكية على تقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، وإعلانها أنّ (خليج غينيا) في غرب إفريقيا قد يشكّل المنطقة البديلة، فإنّ الأمر قد يتطلب تدخلاً عسكرياً لحماية إمداداتها النفطية في هذه المنطقة. [39]

مستقبل التنافس الدولي في منطقة الساحل الأفريقي:

يحمل التنافس بين كل من القوى الدولية على النفوذ والهيمنة في منطقة الساحل الأفريقي في طياته العديد من التداعيات والانعكاسات، سواءً على مستوى مجمل تطورات الأوضاع في هذه المنطقة، أم على مستوى العلاقات بين الدول المتنافسة، حيث يمكن طرح السيناريوهات المُحتملة التالية:

1. **السيناريو الواقعي:** يفترض هذا السيناريو تنامي نفوذ كل من الصين وروسيا في منطقة الساحل الأفريقي، مقابل تراجع النفوذ الأمريكي والفرنسي مما يدعم حدوث هذا السيناريو أن دول المنطقة بدأت تتخلى تدريجيا عن فرنسا وفك ارتباط مصالحهم علاوة على أن باريس بدأت مدركة بأن هذه الدول بدأت

توطيد علاقاتها بروسيا والصين حيث نجد أن الاستثمارات الصينية والتعاون الروسي الأمني مع دول المنطقة بدأت تطفخ على السطح في المقابل، تراجع النفوذ الأمريكي، والتي يمكن تفسيره بأن الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة لم يكن في صدارة اهتمامات الإدارات الأمريكية المتعاقبة طيلة العقود الماضية، علاوة على وجود إدراك لدى الولايات المتحدة بأن هذه الدول لن تنهي علاقاتها مع روسيا أو الصين، حيث يحد النفوذ التقليدي لموسكو وبكين في دول الساحل الأفريقي من حجم التعاون بين واشنطن وهذه الدول. ومن الدلائل التي تعضد من توقع تراجع نفوذ واشنطن في الساحل الأفريقي، فشل الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وتوجهات النخب الحاكمة في الساحل الأفريقي، والتي تقترب من نموذج الحكم في روسيا والصين، بجانب استمرار الحرب الأوكرانية.

2. السيناريو التشاؤمي: يفترض هذا السيناريو تعرض منطقة الساحل الأفريقي إلى مخاطر غياب الأمن وعدم الاستقرار، نتيجة تباين دوافع الدول المتنافسة على النفوذ والهيمنة في المنطقة، واستمرار تنافس هذه الدول على موارد المنطقة. ومما يدعم من إمكانية حدوث مثل هذا السيناريو معاناة المنطقة ذاتها من العديد من التحديات الأمنية.

3. **سيناريو تراجع النفوذ الصيني:** يفترض هذا السيناريو إمكانية حدوث تراجع في النفوذ الصيني في منطقة الساحل الأفريقي في الفترة المقبلة. ومن العوامل التي تدفع باتجاه حدوث هذا السيناريو احتمالية اندلاع اضطرابات داخلية في الساحل الأفريقي قد تؤدي إلى تغير النخب السياسية في هذه الدول، ما يؤدي إلى عرقلة تنفيذ الاتفاقيات الطويلة المدى مع الصين، علاوة على تحذير بعض التقارير الدولية لدول المنطقة من تداعيات القروض المتزايدة من الصين.

وفي التقدير، يمكن القول إن تزايد الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي في الفترة الأخيرة، ولاسيما منذ اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا، دفع العديد من القوى الدولية الكبرى، وتحديداً الولايات المتحدة والصين وروسيا، إلى التسابق فيما بينها لزيادة نفوذها وهيمنتها في المنطقة، مدفوعة بالعديد من الاعتبارات الاقتصادية والجيوسياسية والأمنية والعسكرية، وعبر استجابات وآليات متنوعة اقتصادية وسياسية وعسكرية، وهو التنافس الذي يطرح العديد من السيناريوهات المستقبلية، لعل أقربها إلى الواقع تزايد نفوذ كل من الصين وروسيا في مقابل تراجع نفوذ الولايات المتحدة وفرنسا، مع عدم إغفال وجود

توجه مستقبلي من جانب دول منطقة الساحل الأفريقي نحو تحقيق الاستقلال الاستراتيجي في علاقاتها مع القوى الكبرى المتنافسة على النفوذ والهيمنة فيها.

خاتمة:

شكلت منطقة الساحل الأفريقي مسرحا للتنافس الجيواستراتيجي بين مختلف القوى الدولية وان الاهمية الجيواستراتيجية لهذه المنطقة تزداد يوما بعد يوم وذلك بسبب أهمية مصادر الطاقة الكامنة فيها وفضلاً عن كونها معبراً لمرور أنابيب الغاز عبر أراضيها، وان الاستراتيجيات التي تتبناها القوى الدولية في هذه المنطقة تتميز بالأختلاف والتعارض وذلك بسبب اختلاف المصالح أكثر من تقاربها. وبهذا يخلص الباحث إلى تحديد أبرز النتائج التي توصل إليها من خلال هذا البحث بالآتي

1. أن أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الأفريقي وغناها بموارد الطاقة والمعادن اليورانيوم وكونها ممر لإمدادات الطاقة إلى أوروبا كل هذا أدى إلى اهتمام القوى العالمية ووضع استراتيجيات مختلفة وخاصة بكل دولة على حدة للبقاء ضمن توازنات اللعبة الجيواستراتيجية الكبرى في المنطقة.
2. أن التأثير الأكبر من بين الإستراتيجيات الدولية يعود للدور الأمريكي والروسي وذلك من إمكانات البلدين الاقتصادية والعسكرية اما الدور الصيني فلا زالت في بدايتها معتمدة على القوة الناعمة بينما فرنسا تراجع دورها وخاصة بعد إغلاق قواعدها العسكرية التي كانت موجودة في عدد من دول الساحل الأفريقي.
3. أن مستقبل مجمل التوازنات الدولية والإفريقية مرتبطة بشدة التنافس الدولي في منطقة الساحل الأفريقي ومن الواضح أنه ليس هناك من يسيطر بشكل كامل على المنطقة.

المراجع:

1. قلاح الضروس سمير، منطقة الساحل الافريقي وأهميتها الإستراتيجية في افريقيا دراسة جيولسياسية، مجلة الحادية للعلوم السياسية، المجلد6، العدد 2، 2025م.
2. مسعودة بولنوار، التداعيات الأمنية للتهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي على الأمن الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 1، ابريل 2022م .
3. السيد ولد أباه، المعادلة الجديدة في الساحل الأفريقي في www.aawsat.com/léader.asp?section= 3&article=458643&issueno.
4. أمينة بوصلة، التنافس الفرنسي الامريكي في منطقة الساحل الافريقي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير علوم سياسية جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر 2012م، ص 14.
5. خديجة بن سعيد، محدودية دور الأطرتف الاقليمية في منطقة الساحل الافريقي قي ظل التنافس الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد 1، ابريل 2022مـ ص 69.
6. كريم مصلوح ، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في أفريقيا، نشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2014، ص3.
7. هند جمعة علي، التنافس الروسي الفرنسي في غرب أفريقيا والساحل، سلسلة إصدارات مركز البيات للدراسات والتخطيط ، بغداد العراق، 2023، ص4.
8. عبد الواحد الرفيق، المغرب ودول الساحل والصحراء، التتحديات الأمنية والرهانات الإقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا – المغرب الموسم الجامعي 2020–2021، ص 294
9. نبيل زكاوين، مالات النفوذ الفرنسي في أفريقيا، ورقة تحليلة، مركز الجزيرة للدراسات قطر 25 أكتوبر 2022، ص 5 منشور في موقع مركز الجزيرة للدراسات تاريخ الزيارة، الجمعة 17 ماي 2024، رابط التحميل https://studies.aljazeera.net/ar/article/5482
10. محمد مجذوبي، مشكلات إفريقيا بين أزمة بناء الدولة والصراع الدولي: مالي نموذجا، المجلة الدولية للدراسات الاستراتيجية، إصدار كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا، المغرب، العدد 9، 2022، ص. 133

11. أبو ضيف فاروق، إفريقيا والتنافسية الدولية تركيا . إيران الصين ، نشر العربي للنشر والتوزيع القاهرة جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى 2023، ص 77
12. مؤلف جماعي، التوجهات الدولية اتجاه القارة الأفريقية، نشر المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، الطبعة الأولى 2020، ص19
13. Driss Alaoui Belghiti, Les États-Unis d'Amérique et l'Afrique: Une Relation En Redéfinition Perpétuelle, Policy Paper, Publie en linge par Policy Center For The New South, Maroc, Mai 2024, P.6, Date de La visite :5 Avril Avril 2024 A 20:05 H, Lien de Téléchargement
14. https://www.policycenter.ma/publications/les-etats-unis-damerique-et-lafrique-une-relation-en-redefinition-perpetuelle
15. محمد جمال عرفه ، الصين والتغيير الناعم في أفريقيا العولمة البديلة، مجلة قراءات إفريقية، إصدار المنتدى الإسلامي، لندن الولايات المتحدة، العدد 9، سبتمبر 2011 ، ص 66
16. حبشانة عنود عبد الرحمان، السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية رؤية مستقبلية، نشر دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2020.، ص 198.
17. سامي السيد أحمد ، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الأفريقي ما بعد الحرب الباردة، الدور والإستجابة، نشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2010، ص 32
18. حمد حمدي عبد الرحمن حسن، التانفس الروسي الغربي وديناميات منطقة الساحل، دورية أفاق استراتيجية، إصدار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، العدد 7 يونيو 2023، ص 42.
19. مؤلف جماعي، التوجهات الدولية تجاه القارة الأفريقية، مرجع سابق، ص17
20. أبو ضيف فاروق حسين، إفريقيا والتنافسية الدولية تركيا إيران الصين، مرجع سابق، ص22.
21. مزارة رشيدة، إثر الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الأفريقي على العلاقات الأميركية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ريان عاشور، الجزائر 2017-2018 ، ص33.
22. اليكس كالينوس، الاستراتيجية الكبرى للاستراتيجية الأمريكية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ض 102.

23. فاروق حسين ابو ضيف، افريقيا والتنافسية الدولية تركيا.. ايران... الصين، ط1، القاهرة العربي للنشر والتوزيع، 2022م، ص 75
24. مراد بن يقظة، التنافس الدولي في منطقة الساحل الأفريقي وانعكاسه على المصالح الاستراحة الفرنسية، مجلة دفاتر المتوسط، العدد 5،ص221
25. Pierre Haski, Géopolitique de la Chine 40 fiches illustrées pour comprendre le monde, Paris:YEROLLES, 2018,, pp 160-163.
26. راوية توفيق "السياسات الأمريكية والصينية في إفريقيا طبيعة الأدوار وواقع التنافس"، السياسة الدولية، المجلد 54، العدد 14 ، 2018، ص 16
27. سعيدة بن رقرق البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الأمريكي – الفرنسي الصيني في منطقة الساحل الافريقي"، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد 07 العدد 01 2022، ص ص 430-439.
28. المرجع السابق نفسة ، ص ص 439 – 440.
29. جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مرجع سابق الذكر، ص 341.
30. جداي سليم زيطاري إسماعيل التنافس الدولي في السياسة العالمية – دراسة في منطقة الساحل الأفريقي، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2020، ص 94
31. بخدة خدة "الطاقة البديلة في إفريقيا ومستقبل التنمية المستدامة في القارة دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية الجزائر (2022-2023)، ص 171
32. العربي، محمد، الوجود الروسي في إفريقيا: الأبعاد والآثار ، القاهرة دار الفكر، 2015م، ص 76
33. السعداوي ، ليلى السياسة الخارجية الروسية في إفريقيا، الرباط: دار النشر، 2017م، ض 45.
34. الخطيب، يوسف، روسيا وإفريقيا: التاريخ والاستراتيجيات، عمان مركز الدراسات، 2020م، ص 88.
35. زيدان ناصر ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلادمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت ، ط1 ، 2014، ص 212

36. دراسة لـ «ترينديز» تكشف تغير خرائط النفوذ في الساحل الأفريقي لصالح روسيا. مركز ترند للبحوث والاستشارات 13 أغسطس 2024 الامارات العربية المتحدة الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/ANRakW09

37. إيمان حسن، الوجود الفرنسي في اقليم الساحل الأفريقي دراسة في الأسباب والآثار، القاهرة، مركز الأهرام للنشر، ص3

38. Claire Woodside, ‘‘West Africa: America’s Foreign Policy Post 9 – 11 and the Resource Curse. A Head on Collision’’, In. Journal of Military and Strategic Studies, Vol. 9, Issue 4, (Summer, 2007), p 4.

39. Patrick J. Paterson, ‘‘Maritime Security in the Gulf of Guinea’’, In. (JFQ) Joint Force Quarterly, Issue 45, 2nd quarter, 2007, p 28.